علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح

دراسة تطبيقية

The Relation Between Joint Audit, Double Audit and Earnings Quality – An Empirical Study

د/ أحمد سليم محمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس
dr.ahmedsaleem@commerce.asu.edu.eg

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول لدليل تطبيقي لتفسير العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري والمراجعة المزدوجة وبين تحقق جودة الأرباح وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وقد تم بناء الدراسة التطبيقية على بيانات عدد ٧١ شركة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦ بإجمالي مشاهدات ٤٣٠ مشاهدة.

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري وبين المراجعة الفردية في توجه إدارة الشركات نحو إدارة أرباحها وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة.

توصلت الدراسة إلى أن تحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري وذلك عند إستخدام الإستحقاقات الإختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لتحقق الجودة في حين لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري عند إستخدام مقاييس أخري مثل نوع تقرير المراجعة والتقرير عن الإستمرارية وإعادة إصدار القوائم المالية.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى إختلاف الأثر بإختلاف القطاع الاقتصادي وطبيعة الملكية حيث تحسنت جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية في البنوك ذات الملكية العامة والمختلطة بالمقارنة بالبنوك ذات الملكية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: ***المراجعة المشتركة، المراجعة المشتركة الإلزامية، المراجعة المشتركة الاختيارية، المراجعة المزدوجة، المراجعة الفردية، جودة الارباح.***

Abstract

The aim of this Study is to Achieve an Empirical Evidence to Explain the Relation Between Joint Audit, Double Audit and Earnings Quality for Companies in Egyptian Exchange Market, the Study Builds on 71 Companies Through the Period from 2007 to 2016 with 430 Total Observations

The Study Found That There are no Significant Differences Between Mandatory Joint Audit, Voluntary Joint Audit and Common Audit in Earnings Quality Versus Double Audit.

The Study Provides Evidence That Companies Used Mandatory Joint Audit and Voluntary Joint Audit Achieve an Earning Quality by Using Proxies like Discretionary Accruals and Audit Firm Size, Although There is no Earning Quality by Using Other Proxies like Audit Report type, Going Concern Opinion and Financial Statements Restate.

Finally, The Study Findings Show the Difference Impact by Economic Sector and Ownership Difference, The Findings Show Increase in Earning Quality in Public Sector Banks and Mixed Equity Banks Than Private Sector Banks.

Keywords: ***Joint Audit, Mandatory Joint Audit, Voluntary Joint Audit, Double Audit, common Audit and Earnings Quality*.**

١ – المقدمة ومشكلة الدراسة

١/١ المقدمة

تهدف مهنة المراجعة إلى منح الثقة في التقارير المالية لمستخدمي القوائم المالية، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول دور مراقبي الحسابات في الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما تبعها من فضائح مالية لحقت بالشركات الامريكية، حيث تشير أصابع الإتهام لمراقبي الحسابات حيث خلت تقارير المراجعة المقدمة لمستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات من أي تحذيرات حول المخاطر المالية التي قد تتعرض لها ، وفى اعقاب الازمة قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرار الازمة وتمثل ذلك في صدور العديد من التشريعات لضبط أداء ممارسي المهنة مثل تغيير مراقب الحسابات كل فترة زمنية ومنع تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وإنشاء مؤسسات تهدف إلى الرقابة علي الجودة بمكاتب المراجعة وغيرها من الإجراءات التي أثارت بدورها على

مهنة المراجعة بالإيجاب والسلب ، الامر الذي عزز من ضرورة البحث عن أساليب أخري بديلة عن المراجعة الفردية وتعالج أوجه القصور والمشكلات التي نتجت عنها مثل أسلوب المراجعة الثنائية Dual Audit والمراجعة المزدوجة Double Audit والمراجعة المشتركة Joint Audit وقد نالت هذه الأساليب الكثير من اهتمام الباحثين والمهنين في الآونة الأخيرة.

وتختلف آلية عمل المراجعة المشتركة عن المراجعة المزدوجة والمراجعة الثنائية ، حيث يقصد بالمراجعة المشتركة Joint Audit أن يشترك إثنين أو اكثر من مراقبي الحسابات في مراجعة نفس العميل بصورة الزامية أو اختيارية بحيث يشترك مراقبا الحسابات في تخطيط إجراءات المراجعة وتوزيع المهام وتبادل الاشراف فيما بينهم إلى أن يتم إصدار تقرير مراجعة جماعي يمثل مسئولية مشتركة تضامنية عن مراجعة حسابات العميل ، في حين تشير المراجعة المزدوجة Double Audit إلى تولى اثنين أو اكثر من مراقبي الحسابات مراجعة نفس العميل كل على حدة وبصورة منفصلة من حيث التعاقد وطبيعة المهام وتقديم التقرير، حيث يصدر كل منهما تقرير منفصل عن عملية المراجعة ولا توجد أي مسئولية تضامنية فيما بينهما ولا يوجد ثمة تعاون فيما بينهم، أي أنه يتم تكرار العمل مرتين بحيث يعمل كل مراقب حسابات وفقاً للأسلوب والاهداف الخاصة به.

وتختلف المراجعة الثانية Dual Auditعن المراجعة المشتركة والمزدوجة في طبيعة التعاقد وتوزيع المسئوليات وإصدار تقرير المراجعة، حيث يتعاون أثنين من المراجعين أو اثنين من الشركاء داخل نفس المكتب أو من مكاتب مختلفة ليقوم كل مراجع بمراجعة جزء من البيانات المالية بالشركة ويصدر تقرير منفصل عن المهمة التي قام بها ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم أحد المراجعين بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم أحد الأنشطة الاقتصادية على أن يقوم المراجع الأخر بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم نشاط أخر تابع لنفس الشركة القابضة، أو أن يتم يقوم أحد المراجعين بمراجعة القوائم المستقلة ويقوم المراجع الأخر بمراجعة القوائم المجمعة ، أو أن يتم مراجعة القوائم المعدة وفقا لمعايير محاسبة محلية بواسطة مراجع ويتولى مراجع أخر مراجعة نفس القوائم والمعدة وفقا للمعايير الدولية، فلا يعد ذلك مراجعة مشتركة أو مراجعة مزدوجة وإنما تمثل هذه الحالة مراجعة ثنائية (Karjalainen, 2011, LIN,2014,WANG.2014).

وتعد وثيقة المفوضية الاوربية (الوثيقة الخضراء) إحدى اهم الإصدارات التي طرحت بها عدة تساؤلات واقتراحات بهدف إعادة الثقة مرة اخري في مهنة المراجعة (EC,2010) وذلك بعد الازمة المالية في عام ٢٠٠٨، حيث قدم أسلوب المراجعة

المشتركة الإلزامية كإحدى أهم المقترحات التي جاءت بها الوثيقة بهدف منح مزيد من الثقة في رأي مراقب الحسابات في نظر مستخدمي القوائم المالية وذلك كأحد التدابير التي يمكن من خلالها دعم التكامل والتعاون في مجال مراقبة مكاتب المراجعة في الإتحاد الأوروبي.

وقد حصلت المفوضية الاوربية علي العديد من الردود من المنظمات المهنية العالمية حول مقترحات الوثيقة خاصة مقترح المراجعة المشتركة وقد تنوعت هذه الردود بين متحفظ ومراقب ، حيث تشير الردود المتحفظة على جدوي التطبيق إلى مخاوف تتعلق بزيادة تكلفة خدمة المراجعة أو حدوث ظاهرة تركز سوق المراجعة أو حدوث تعارض بين أراء مراقبي الحسابات (EY, 2010; FRC,2010) ، في حين فضلت بعض الآراء دور المراقب المنتظر لما سوف تسفر عن البحوث التطبيقية في البلدان التي أقرت المراجعة المشتركة خاصة الإلزامية وذلك فيما يتعلق بمدي تفضيل المساهمين من عدمه لهذا الأسلوب لما له من أثر متوقع على كفاءة قراراتهم الاستثمارية (IFAC,2010 ; PWC,2010).

وفى ذات السياق فقد شرعت العديد من المنظمات المهنية الدولية في دعم المراجعة المشتركة كأحد أكثر الموضوعات المثيرة للجدل حول دورها في زيادة جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات وجعل دوره أكثر فاعلية في منع أو تقليل حدوث الأزمات العالمية (Velte and Azibi,2015)، وتمثل أهم صور هذا الدعم في إصدار مجلس معايير المراجعة الدولي لمعيار المراجعة رقم (٦٠٠) والخاص بإستخدام عمل مراقب أخر حيث يوضح معايير وإرشادات لمراقبي الحسابات عند تطبيق المراجعة المشتركة.

وتعد الدراسة الحالية إستكمالاً للجهود البحثية التي بذلت في عدة دراسات سابقة والتي أشارت الي أن الأثر الكامل للمراجعة المشتركة مازال غير معروف ويحتاج للكثير من البحوث لبيان هذا الأثر ، إلا أن مساهمة الدراسة الحالية وتميزها عن الدراسات السابقة تتمثل في عدة جوانب أهمها السعي لدراسة العلاقة بين تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة وبين تحقق جودة الأرباح وذلك مقارنة بأسلوب المراجعة الفردية حيث غلب على الدراسات السابقة دراسة علاقة المراجعة المشتركة فقط على جودة المراجعة بإستخدام مقاييس عدة وذلك دون مقارنة مع المراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية ودون الوصول إلى دليل تطبيقي حول طبيعة وحقيقة وجود هذه العلاقة (ICAS, 2012) ، هذا بجانب أن غالبية الدراسات التي تناولت المراجعة المزدوجة إقتصرت على

التطبيق على مكاتب المراجعة دون التطبيق في حالة كون أحد مراقبي الحسابات هو جهاز رقابي حكومي والمراقب الأخر من مكتب خاص وهو ما سوف تتناوله الدراسة الحالية.

كما تتميز الدراسة في جانب التطبيق حيث تم التطبيق على قطاع البنوك المصرية حيث تطبق المراجعة المشتركة الإلزامية وكذلك قطاع شركات قطاع الأعمال العام والتي تطبق المراجعة المزدوجة وذلك بجانب التطبيق على الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة الإختيارية والشركات التي تعمد على المراجعة الفردية وذلك للوقوف على حقيقة علاقة كافة هذه الأساليب بجودة المعلومات بالتقارير المالية لاسيما جودة الأرباح ذات الصلة المباشرة بمنفعة المعلومات المحاسبية على متخذي القرارات الاستثمارية وذلك من واقع الممارسة العملية في بيئة الاعمال المصرية والتي تعد من الأسواق الناشئة التي تميل لتركز سوق خدمات المراجعة في المكاتب الكبيرة وهو ما توضحه تقارير المراجعة لغالبية البنوك المصرية (عبده محمد ، ٢٠١٢).

٢/١ مشكلة الدراسة

تختلف العديد من البحوث التطبيقية ما بين مؤيد ومعارض حول جدوى تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري على جودة معلومات التقارير المالية وأيضا على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات، حيث تشير عدة دراسات لحدوث أثار إيجابية نتيجة للتطبيق وأخرى تشير لحدوث أثار سلبية في حين تذهب دراسات أخرى لتلاشي هذه الأثار، ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

إلى مدى تختلف طبيعة العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية وبين جودة الأرباح؟ وإلى أي مدي يؤثر إختلاف القطاع الاقتصادي وطبيعة الملكية على نتائج هذه العلاقة؟

ويتفرع من مشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

١)هل توجد علاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية وبين جودة الأرباح خاصة في قطاع البنوك؟

٢)هل توجد علاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية وبين جودة الأرباح؟

٣)هل توجد علاقة بين تطبيق المراجعة المزدوجة وبين جودة الأرباح؟

٤)هل تختلف العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة والمزدوجة والفردية وبين جودة الأرباح؟

٥)هل إختلاف القطاع الاقتصادي وطبيعة ملكية الشركات يؤثر في علاقة أساليب المراجعة بجودة الارباح؟

٢- الإطار النظري وصياغة الفروض

٢/١ الدراسات السابقة

٢/١/١ المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة في بيئة الاعمال المصرية

يتضح من خلال واقع الممارسة العملية إختلاف منهج تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري عن المراجعة المزدوجة، حيث توجد العديد من الفروق الجوهرية فيما بينهما وذلك على النحو التالي:

اولاً: المراجعة المشتركة Joint Audit

ويأخذ تطبيق المراجعة المشتركة في واقع الممارسة العملية إحدى حالتين هما المراجعة المشتركة الإلزامية والمراجعة المشتركة الإختيارية (التطوعية) وفيما يلي عرض مفصل لآلية تطبيق كل منهما.

- **المراجعة المشتركة الإلزامية Mandatory Joint Audit**

ويقصد بالمراجعة المشتركة الإلزامية بأن يتم إلزام الشركة بإشتراك أثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات لمراجعة قوائمها المالية، وهو ما يتضح تطبيقه ببيئة الاعمال المصرية في البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات الإيداع والقيد المركزي وصناديق الاستثمار وصناديق حماية المستثمر وهي قطاعات شديدة الحساسية والتأثير على الاقتصاد ومن ثم فهي تخضع لرقابة مباشرة من مؤسسات الدولة كالبنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية (حنان محمد، ٢٠١٥) ، وبمراجعة العديد من الدراسات في هذا الشأن تبين حدوث تطابق في نوعية القطاعات التي طبقت عليها المراجعة المشتركة في عدد من الدول العربية والأجنبية مثل المملكة العربية السعودية (يحي بن على، ناصر بن محمد، ٢٠١٤) وايضاً في الولايات المتحدة وسويسرا والدنمارك وجنوب افريقيا وغيرهم (RATZINGER-SAKEL et al,2013).

وتنص القوانين المصرية المنظمة لعمل الشركات المطبق عليها المراجعة المشتركة الإلزامية على إشتراك إثنين من مراقبي الحسابات المعتمدين في مراجعة الحسابات على أن يتم إختيارهم من سجلات معدة لهذا الغرض بالجهات الرقابية على هذه الشركات، وفى ذات السياق تشير القوانين المصرية الي انه في حالة الملكية العامة الكاملة لبعض المؤسسات مثل البنوك والشركات فان مراقبو الجهاز المركزي للمحاسبات كمراجع أساسي يشترك معهم في المراجعة مراقب حسابات أو اكثر من مكتب خاص (قانون البنك المركزي رقم ٨٨، ٢٠٠٣، قواعد البنك المركزي ، ٢٠٠٨ ، قانون التمويل

العقاري رقم ١٤٨، ٢٠٠١ والمعدل بالقانون ٥٥، ٢٠١٤، قانون سوق المال رقم ٩٥، ١٩٩٢، قرار الهيئة رقم ١٠٦، ٢٠٠٦، قانون الإيداع المركزي رقم ٩٣ ، ٢٠٠٠).

- **المراجعة المشتركة الإختيارية Voluntary Joint Audit**

ويقصد بها أن تطبق الشركة طواعية وباختيارها المراجعة المشتركة ، وقد سمحت القوانين بإمكانية إعتماد الشركات على المراجعة المشتركة خاصة الشركات المساهمة وشركات التخصيم وذلك بما يتوافق مع رؤية إدارة الشركة من التطبيق، وقد نلحظ ذلك في عدة قوانين منها (قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩، ١٩٨١، قرار الهيئة رقم ٧٢، ٢٠١٣ والمعدل بالقرار رقم ١٠٩ ، ٢٠١٤) ، إلا أن المتابع لبيئة الأعمال المصرية يلحظ محدودية تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية مما قد يعطى مؤشرات أولية على أن الهدف من تطبيقها ليس بسبب دعم الثقة في التقارير المالية بقدر أن المراجعة المشتركة الإختيارية هي حل للتغلب على مشكلة ضخامة أعمال وتعدد فروع الشركة محل المراجعة وذلك بخلاف الرغبة في عدم إطالة فترة مراجعة القوائم المالية أو بسبب حداثة التطبيق (BISOGNO and DE LUCA, 2016).

ويمكن لمتابع بيئة الأعمال المصرية أن يلحظ تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية في غالبية الشركات الكبرى بالسوق وهي الشركات التي تتميز بضخامة أعمالها وتعدد فروعها ، الأمر الذي قد يبرر إعتماد بعض هذه الشركات على ثلاثة من مراقبي الحسابات في مراجعة قوائمها المالية، وهو ما يشير لتساؤل هام حول أثر تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية على جودة المعلومات المالية وخاصة جودة الأرباح وهو ما تهدف الدراسة الحالية للإجابة علية من خلال الدراسة التطبيقية.

ثانياً: المراجعة المزدوجة Double Audit

يحدث في بعض الأحيان أن تخلط الدراسات بين آلية تنفيذ المراجعة المزدوجة وآلية تنفيذ المراجعة المشتركة والمراجعة الثنائية حيث يري البعض أن المراجعة المشتركة هي المراجعة المزدوجة (أحمد أشرف، ٢٠١٤)، كما خلطت عدة دراسات بين مسمي المراجعة المزدوجة والمراجعة الثنائية مثل (EL ASSY,2015, WANG,2014, Alanezi et al.,2012, Alanezi et al., 2012, MATSUMOTO, and PREVIT,2010) وهو ما يفسره حداثة التطبيق وعدم شيوع المراجعة الثنائية بمعناها السابق الإشارة إليه.

ويتم تطبيق المراجعة المزدوجة في واقع الممارسة العملية بالبيئة المصرية في عدة قطاعات خاصة تلك التي تساهم الدولة بحصة في ملكيتها مثل شركات قطاع الاعمال

العام والبنوك وشركات التامين وشركات التمويل العقاري، حيث يمثل الجهاز المركزي للمحاسبات مراقب الحسابات الأساسي لهذه الشركات بخلاف مراقب حسابات أو أكثر من المكاتب الخاصة بحيث يتم إختياره/إختيارهم وفقا للقوانين المنظمة لهذه الشركات.

وفى ذات السياق فانه وفقاً لقانون شركات قطاع الأعمال العام المصرية (قانون ٢٠٣، ١٩٩١) فانه يتم إلزام شركات قطاع الأعمال العام المساهمة سواء التابعة أو المشتركة بتعيين مراقب حسابات من مراقبي الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بخلاف مراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات ، كما يشترط قانون الإشراف والرقابة على التامين (قانون ١٠، ١٩٨١) عند مراجعة شركات التامين التي تساهم في ملكيتها الدولة وجود مراجع حسابات بخلاف الجهاز المركزي للمحاسبات بحيث يتم إختياره من سجل خاص بالهيئة العامة للرقابة المالية وهو ما أكده قانون الجهاز المركزي للمحاسبات (قانون ١٤٤، ١٩٨٨).

ويستخلص مما سبق أن واقع التطبيق في البيئة المصرية يحدث به تطبيق كل من المراجعة المشتركة بنوعيها مع تطبيق المراجعة المزدوجة في نفس الشركة في القطاعات شديدة الحساسية والتأثير على الاقتصاد وتخضع لرقابة مشددة وتشترك الدولة بحصة في ملكيتها مثل البنوك وشركات التمويل العقاري وهو ما يجعل الباحث يتساءل عن علاقة تعدد مراقبي الحسابات وإشتراكهم في مهام عملية المراجعة بتحقق جودة الأرباح والتي ترتبط بكفاءة القرارات الاستثمارية لأصحاب المصالح بالشركة؟، وتحاول الدراسة الحالية الإجابة على هذا التساؤل من خلال الجانب التطبيقي.

٢/١/٢ أثار تطبيق المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة

أولاً: الأثار الإيجابية لتطبيق المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة

تشير العديد من الدراسات إلى الأثار الإيجابية لتطبيق الشركات للمراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري بالمقارنة بالمراجعة الفردية وذلك لكل من الشركات محل المراجعة ومكاتب المراجعة والمهنة بصفة عامة وذلك على النحو التالي:

حيث تتمثل الأثار الإيجابية التي تتحقق للشركات محل المراجعة في زيادة الثقة في معلومات الشركات ومن ثم حصولها على مزايا تمويلية مثل الاقتراض بسعر فائدة أقل بالمقارنة بمثيلاتها من الشركات التي تراجع من قبل مراقب حسابات وأحد أو التي تعتمد على مراجعين من غير مكاتب المراجعة الكبيرة (KARJALAINEN, 2011, Al-HADI et al., 2017)، وهو ما أكدت علية دراسة (Al-HADI et al., 2017) عند التطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في الشركات التي يتكون مجالس إدارتها

من أشخاص ذو صفة سياسية بهذه الدول ، هذا بجانب حصول الشركات على تقرير مراجعة في أقل وقت ممكن خاصة عند إتمام المراجعة بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة (ALFRAIH ,2016, Corporate governance).

وفى سياق الحديث عن الأثار الإيجابية التي تتحقق لمراقبي الحسابات ومهنة المراجعة عامة تشير عدة دراسات إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يساعد في تخفيف الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات على مراقب الحسابات ومن ثم دعم إستقلاله وتحسين جودة المراجعة ومن ثم مصداقية مهنة المراجعة ككل (ZERNI,2012)، هذا بجانب زيادة دقة عملية المراجعة المتمثلة في زيادة درجة التوافق بين أراء المراجعين المشتركين في عملية المراجعة(BALDAUF and STECKEL, 2012) ، وذلك فضلاً عن التقليل من عبء مسئولية مراقب الحسابات عن إكتشاف الغش والتقرير عنه وتحسين جودة الحكم المهني ، حيث تعطى المراجعة المشتركة الإلزامية ضمانة لتفعيل جلسات العصف الذهني وتحسن التنسيق بين مراقبي الحسابات بالإضافة إلى سهولة الإتصال وتبادل الأفكار ومناقشة النتائج مما ينعكس على دقة تقديرات مخاطر الغش في القوائم المالية ومن ثم تحسن جودة المراجعة إجمالاً وذلك مقارنة بالمراجعة الفردية (حنان محمد، ٢٠١٥).

وبالنسبة للأثار الإيجابية على مهنة المراجعة فتؤكد عدة دراسات من أن تطبيق المراجعة المشتركة خاصة الإلزامية تحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة في مكاتب المراجعة الكبيرة وذلك مقارنة بالمراجعة الفردية (LESAGE et al, 2016, KERMICHE and Piot, 2016, RATZINGER-SAKEL et al,2013)، حيث يمكن الاستعانة بالمكاتب المتوسطة كمراجع ثاني أو أن يتم الاستعانة بالمكاتب المتوسطة فقط في أداء مهام المراجعة المشتركة ، وهو ما يراه البعض يحقق العديد من المزايا للمهنة والعاملين بها كتبادل الخبرات والتحكم في التكلفة وظهور مؤسسات مراجعة جديدة قادرة على المنافسة (أحمد أشرف، ٢٠١٤).

وقد تطرقت بعض الدراسات لأثار تطبيق المراجعة المزدوجة، حيث تؤكد دراسة (Alanezi et al, 2012) إلى أن تطبيق المراجعة المزدوجة خاصة عند الاعتماد على مكاتب المراجعة الكبيرة قد ساعد على زيادة إمتثال الشركات محل المراجعة لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المشتركة.

ثانياً: الأثار السلبية لتطبيق المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة

تشير العديد من البحوث التطبيقية إلى أنه على الرغم من تطبيق المراجعة المشتركة في العديد من البلدان إلا أن أسلوب المراجعة الفردية ما زال هو المسيطر على مهنة المراجعة (DENG,2014)، وأن هناك العديد من الأثار السلبية لتطبيق المراجعة المشتركة ترجح إستمرار سيطرة المراجعة الفردية وتتمثل هذه العوائق أو التحديات في إرتفاع أتعاب المراجعة وغياب التنسيق بين مراقبي الحسابات وعدم تحقق المرجو منها الأمر الذي يؤدي لعدم إقتناع الشركات بجدوى التطبيق.

وفى ذات السياق يعد تحليل التكلفة والعائد معياراً فاصلاً في مدى نجاح تطبيق المراجعة المشتركة، فكلما زادت عوائد التطبيق المتمثلة في جودة الأرباح وجودة المراجعة عن تكلفة التطبيق المتمثلة في أتعاب المراجعة كلما كان قرار التطبيق صائب، وقد القت العديد من الدراسات مثل (ANDRÉ et al, 2016, Velte and Azibi,2015, HOLM, and THINGGAARD, 2014,ZERNI et al, 2012،) الضوء على تحدي إرتفاع أتعاب المراجعة عند تطبيق المراجعة المشتركة خاصة الإلزامية وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة الإختيارية أو الفردية.

وفى سياق متصل حول اثر المراجعة المشتركة على أتعاب المراجعة تشير دراسة (UDOUSSET-COULIER,2015) على أن إرتفاع أتعاب المراجعة ليست المعيار المؤثر في تطبيق المراجعة المشتركة خاصة في الشركات الكبيرة والعالمية والتي تحتاج للتعاقد مع مكتبين من المكاتب الكبيرة لتستوعب تنفيذ مهام المراجعة الضخمة بهذه الشركات والتغلب على مشكلة تأخير إصدار تقرير المراجع ، وخلافا لما سبق تؤكد عدة دراسات مثل (THINGGAARD and KIERTZNER, 2008, HOLM, and THINGGAARD, 2016) على أنه في ظل ظروف منافسة قوية بين مكاتب المراجعة فإن الشركات تدفع أتعاب أقل عند تطبيق المراجعة المشتركة وخاصة في ظل عدم الاعتماد على المكاتب الكبيرة ذات القدرة التفاوضية الكبيرة.

ويمثل عدم إقتناع الشركات بجدوى تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية تحدي أخر أمام إستمرار تطبيقها، فقد توصلت دراسات مثل (LESAGE et al,2016, HOLM, and THINGGAARD, 2014) الي أن الشركات الدنماركية إتجهت نحو تطبيق المراجعة المشتركة إما بسبب الزامي أو بسبب عدم قدرة مراقب حسابات وأحد على مراجعة كافة البيانات المالية للشركة وليس بسبب رغبة الشركات في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وهو ما يفسر تراجع تطبيق المراجعة المشتركة عند صدور قرار بعدم إلزام

الشركات بتطبيقها ، كما صاحب القرار أيضاً تراجع ملحوظ في الإعتماد على المكاتب الكبيرة لتقديم خدمات المراجعة المشتركة.

ويضاف إلى التحديات السابقة تحدي أخر وهو غياب التنسيق بين مراقبي الحسابات خاصة ففي ظل حداثة التطبيق ببعض البلدان، وقد أشارت لهذا التحدي العديد من الدراسات مثل(MARMOUSEZ,2009; FRANCIS,2009; DENG,2014) ،حيث أوضحت أن كون أحد مراقبي الحسابات من المكاتب الكبيرة والمراقب الثاني من مكتب متوسط أو صغير قد يسهم بصورة كبيرة في غياب التنسيق ، وهو ما أكدت عليه الدراسات أيضاً عندما يكون أحد مراقبي الحسابات يمثل جهاز رقابي للدولة في حالة الملكية العامة للشركة فعادة لن يكون مضطرا للتنسيق مع مراقب الحسابات الأخر.

وفى سياق متصل تشير دراسات لغياب أثر تطبيق المراجعة المشتركة سواء الإيجابي أو السلبي على الأداء المالي للشركة أو على مهنة المراجعة، فقد توصلت دراسة (KHATAB, 2013) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة ليس له تأثير على كل من قيمة الشركة وعلى إستقلال مراقب الحسابات بالتطبيق على بيئة العمل المصرية،

٣/١/٢ علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح

تشغل علاقة مراجعة القوائم المالية بجودة الأرباح مساحة شاسعة من الجدل بين الباحثين الذين قدموا الكثير من الدراسات لتفسير طبيعة وإتجاه هذه العلاقة وذلك بإستخدام عدة مقاييس بديلة للدلالة على جودة الأرباح، وقد تعددت أراء هذه الدراسات بين مؤيد ومعارض أو نافي لوجود هذه العلاقة، ومن ثم فقد حظ تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمزدوجة بكثير من الجدل حول اثار تطبيق كل منهما على جودة الأرباح كأحد أهم الدلائل ذات الصلة المباشرة بمنفعة المعلومات المحاسبية على متخذي القرارات الاستثمارية.

وبصفة عامة تشير دارسة (ALFRAIH ,2016, The role of audit quality) الي أن تطبيق المراجعة المشتركة كان له بالغ الأثر على تحسين دلالة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين.

ولبيان الأثر الإيجابي لتطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري على جودة الأرباح فقد استخدمت عدة دراسات مقاييس مختلفة للدلالة علي تحقق الجودة مثل مقياس التحفظ المحاسبي ومقياس نسبة الربحية الصغيرة ومقياس الإستحقاقات الإختيارية، حيث أشارت دراسة(EL-ASSY,2015) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة

كان له أثر إيجابي على زيادة التحفظ المحاسبي وتراجع الإستحقاقات الإختيارية وذلك بالمقارنة بتطبيق المراجعة الفردية، كما أكدت دراسة طُبقت على الشركات الإيطالية (BISOGNO and DE LUCA, 2016) بوجود أثر إيجابي تمثل فى تراجع نسبة الربحية الصغيرة الدالة على إدارة الأرباح ، وفي ذات السياق أشارت دراسة طُبقت على الشركات المصرية (ZERNI et al,2012) بحدوث زيادة ملحوظة في التحفظ المحاسبي في الشركات التي طبقت المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والاختياري كما لم يختلف هذا الأثر بإختلاف حجم مكاتب المراجعة المشاركة في عملية المراجعة ، مما يعني أن التحول من المراجعة الفردية إلى المراجعة المشتركة هو المحرك الأساسي في زيادة جودة الأرباح وليس آلية التطبيق.

وتشير دراسة (FRANCIS et al,2009) الي أن تطبيق الشركات الفرنسية للمراجعة المشتركة كان له أثر إيجابي على جودة الأرباح من خلال إنخفاض الإستحقاقات الإختيارية كمقياس على الجودة وذلك عند مراجعة الشركة بواسطة المكاتب الكبيرة في حين يتراجع هذا الأثر عند الاعتماد على المكاتب المتوسطة أو إشتراك مكتب كبير مع مكتب متوسط، كما أشارت دراسة (سامح لطفي، ٢٠١٤) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات التامين مقارنة بالمراجعة الفردية.

وفى سياق الأثر السلبي أو غياب الأثر لتطبيق المراجعة المشتركة فتشير بعض الآراء إلى التطبيق لم يعنى بالضرورة تحسن جودة الأرباح، حيث تؤكد دراسات مثل (ANDRÉ et al, 2016, LESAGE et al, 2016, BREDINGER AND LARSSON, 2016) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة لم تمنع الشركات من ممارسات إدارة الأرباح كتمهيد التدخل والتلاعب المباشر في الأرباح أو إستخدام الإستحقاقات الإختيارية ، كما تشير دراسة (LOBO et al, 2017) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مكتب كبير واخر متوسط أدى الي زيادة خسائر الإنخفاض في الأصول غير الملموسة كمقياس لجودة الأرباح مع إفصاح قليل عن بيانات الإنخفاض مما يمثل تراجع في شفافية إختبارات الإنخفاض في الأصول وذلك مقارنة بالإعتماد على مكاتب المراجعة الكبيرة فقط عند تطبيق المراجعة المشتركة.

وفى ذات السياق تؤكد دراسة أجريت على الشركات المساهمة السعودية (يحي بن على، ناصر بن محمد، ٢٠١٤) إلى أنه بعد تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية تراجعت جودة الأرباح المحاسبية ممثلة في مقياس ديمومة الأرباح، في حين لم يظهر هذا

التأثير في الشركات التي اختارت تطبيقها طواعية، وفسرت الدراسة ذلك بانه يمكن لإدارة الشركة ممارسة متابعة أفضل لأداء المراجعين عند تطبيق المراجعة الإختيارية وهو ما لا يتحقق عند تطبيق المراجعة الإلزامية مما ينعكس سلباً على أداء المراجعين.

وتشير دراسة (BISOGNO and DE LUCA,2016) إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية وتحمل تكلفتها المرتفعة لا يبرره سوي الإلزام القانوني في التطبيق أو بسبب كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها وكثرة فروعها بما لا يسمح لمراقب حسابات وأحد أن يقوم منفرداً بمراجعة الشركة في فترة زمنية قصيرة، وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Thinggaard et al,2008) من نتيجة تخلى الدنمارك عن التطبيق الالزامي للمراجعة المشتركة حيث تراجع التطبيق بنسبة ٦٧%.

كما تؤكد دراسة (ANDRÉ et al,2016) على أن العوائد التي قد تتحقق من تطبيق المراجعة المشتركة في فرنسا على كل من الشركات محل المراجعة وعلى جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات أقل بكثير من تكلفة التطبيق المتمثلة في زيادة الأتعاب وخروج بعض الشركات من المنافسة، ومن ثم فعلى داعمي تطبيق المراجعة المشتركة أن يعيدوا تقييم أراءهم حول جدوى التطبيق خاصة في ظل إرتفاع التكلفة وعدم وجود دليل تطبيقي على تحقق عوائد من التطبيق وإمكانية حدوث إتفاقيات بين مكاتب المراجعة لإتمام المراجعة المشتركة بصورة صورية لتتحول إلى مراجعة فردية في نهاية الأمر (حنان محمد، ٢٠١٥).

وفى ذات السياق تشير دراسة (BISOGNO and DE LUCA, 2016) إلى ضرورة أن يلتفت متخذي قرار تطبيق المراجعة المشتركة بالهيئات الرسمية لكافة هذه النتائج والتخلي عن التطبيق الإلزامي للمراجعة المشتركة وتشجيع إدارات الشركات على التطبيق الاختياري.

٢/٢ صياغة فرض الدراسة

يمكن إشتقاق فرض الدراسة الرئيسي على النحو التالي:

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية على جودة الأرباح "

٣- الدراسة التطبيقية

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية الدراسة التطبيقية والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات وحدود الدراسة ونموذج الدراسة والاختبارات الإحصائية وأخيرا النتائج والتوصيات.

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

١/١/٣ مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامية والإختيارية والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية.

٢/١/٣ عينة الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة كعينة حكمية في عدد ٧١ شركة بإجمالي مشاهدات ٤٣٠ مشاهدة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦ وتم تقسيم العينة إلى أربعة عينات فرعية مستقلة كما يلي:

- العينة الاولى: وتتمثل في البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية وتأخذ شكل شركة مساهمة وتطبق المراجعة المشتركة الالزامية.
- العينة الثانية: وتتمثل في الشركات المساهمة من عدة قطاعات اقتصادية وتطبق المراجعة المشتركة الاختيارية.
- العينة الثالثة: وتتمثل في شركات قطاع الاعمال العام التابعة أو المشتركة من عدة قطاعات اقتصادية وتأخذ شكل شركة مساهمة وتطبق المراجعة المزدوجة.
- العينة الرابعة: وتتمثل في شركات مساهمة أخرى من عدة قطاعات اقتصادية يراجع قوائمها المالية مراقب حسابات وأحد فقط.

٢/٣ توصيف متغيرات الدراسة

يمكن من خلال فرض الدراسة تحديد المتغيرات في متغير مستقل ومتغير تابع وفيما يلي تعريف المتغيرات وكيفية قياسها:

١/٢/٣ المتغير المستقل (AUDTYP)

ويمثل أسلوب المراجعة المطبق سواء كان أسلوب المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي أو الاختياري أو المراجعة المزدوجة أو المراجعة الفردية، ويتم قياسه المتغير كمتغير وهمى عند إجراء إختبار فرض الدراسة.

١/٢/٣ المتغير التابع (EARQUT)

يمثل المتغير التابع جودة الأرباح ويتم قياسها من خلال عدة مقاييس دالة على تحقق الجودة والتي إعتمدت عليها الكثير من الدراسات السابقة وهي على النحو التالي:

١- مقياس الإستحقاقات الإختيارية Discretionary Accruals (DA) وهو يشير لمدى تحكم المديرين في الأرباح بما يحقق مصالحهم الخاصة بالشركة من خلال

إختيارهم لتكوين إستحقاقات أكثر أو أقل من المعتاد، وسوف تعتمد الدراسة في حساب الإستحقاقات الإختيارية على نموذج الإنحدار المتعدد Modified Jones Model، ويعبر عن نتيجة قياس المتغير بقيمة وهمية تمثل تحقق جودة الأرباح من عدمها وذلك وفقاً للخطوات الموضحة بالملحق رقم (٢).

٢- مقياس Size : ويمثل حجم مكتب المراجعة وهو متغير وهمى ويتم قياسه بأن يأخذ المتغير قيمة (١) إذا كان المكتب من مجموعة المكاتب الكبيرة BIG 4 كمقياس على تحقق الجودة وقيمة (٠) في حالة كونه من غير هذه المكاتب.

٣- مقياس Report: ويمثل نوع تقرير المراجعة وهو متغير وهمى يتم قياسه بأن يأخذ المتغير قيمة (١) إذا كان التقرير متحفظ كمقياس على تحقق الجودة وقيمة (٠) في حالة التقرير الغير متحفظ.

٤- مقياس GCO: ويمثل التقرير عن الإستمرارية وهو متغير وهمى يتم قياسه بأن يأخذ المتغير قيمة (١) إذا كان التقرير متضمن فقرة لفت إنتباه أو رأي متحفظ يشير لعدم وجود تأكد هام قد يؤدي الي شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار كمقياس على تحقق الجودة وقيمة (٠) في حالة التقرير الغير متضمن لهذه الفقرة.

٥- مقياس Restate : ويمثل إعادة إصدار القوائم المالية بواسطة إدارة الشركة بعد إجراء التعديلات والاخطاء التي يشير اليها مراقب الحسابات في تقرير المراجعة وهو متغير وهمى ويتم قياسه بأن يأخذ المتغير قيمة (١) إذا تم إعادة إصدار التقارير المالية كمقياس على تحقق الجودة وقيمة (٠) في حالة عدم إعادة الإصدار.

٣/٣ مصادر البيانات المالية

إعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على البيانات المالية المنشورة والمتاحة على المواقع الالكترونية الخاصة بنشر المعلومات والقوائم المالية للشركات المساهمة بجانب المواقع الالكترونية للشركات الممثلة للعينة وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦.

4/٣ حدود الدراسة

يخرج عن نطاق الدراسة الحالات التالية:

١- يخرج عن نطاق الدراسة قياس أثر المراجعة الثنائية على جودة الأرباح وذلك بسبب عدم توافر بيانات كافية عن هذا الأسلوب.

٢- يخرج عن نطاق الدراسة بعض الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة الإختيارية مثل شركات التخصيم وصناديق الاستثمار وشركات التمويل العقاري وذلك لعدم توافر وإكتمال التقارير المالية بهذه الشركات.

٣- أعتمدت الدراسة على أربعة مقاييس دالة على تحقق جودة الأرباح دون غيرها من المقاييس وذلك لانها أكثر المقاييس انتشاراً واعتمدت عليها غالبية الدراسات السابقة.

٣/٥ نموذج الدراسة

$$EARQUT_{it}=a+b\,AUDTYP_{it}+e_{it}$$

حيث:

- $EARQUT_{it}$: تشير إلى تحقق جودة الأرباح بالشركة من عدمها.
- $AUDTYP_{it}$: تشير إلى أسلوب المراجعة المطبق.
- e_{it}: تشير إلى الخطأ العشوائي.

٣/٦ الاختبارات الإحصائية

يتناول هذا الجزء إجراء توصيف لمفردات العينة ثم التأكد من تحقق شروط الإختبار المعلمى ثم إجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات ثم إختبار فرض الدراسة.

٣/٦/١ توصيف مفردات العينة

توضح الجداول التالية توصيف لعينات الدراسة وأهم معالم العينات وذلك على النحو التالي:

٣/٦/١/١ توصيف المتغير المستقل (AUDTYP)

توضح الجداول التالية توصيف المتغير المستقبل الممثل لأساليب المراجعة التي تشملها الدراسة وتوزيع المشاهدات على الفترة الزمنية للدراسة.

الجدول رقم (١) – توصيف المتغير المستقل (AUDTYP)

عينات الدراسة	نوع المراجعة	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة العينة
العينة الأولى	مراجعة مشتركة الزامية	٢٢	١٢٣	28.6%
العينة الثانية	مراجعة مشتركة اختيارية	١١	٦٠	14%
العينة الثالثة	مراجعة مزدوجة	١٥	٩٧	22.6%
العينة الرابعة	مراجعة فردية	٢٣	١٥٠	34.9%
الإجمالي		٧١	٤٣٠	%١٠٠

الجدول رقم (٢) – توزيع المشاهدات خلال فترة الدراسة التطبيقية

السنوات	المراجعة المشتركة الإلزامية	المراجعة المشتركة الإختيارية	المراجعة المزدوجة	المراجعة الفردية	الإجمالي
2007	0	1	3	٣	٧
2008	2	3	4	9	18
2009	2	4	4	9	19
2010	7	7	6	14	34
2011	13	8	7	18	46
2012	19	7	14	19	59
2013	21	7	15	20	63
2014	22	9	15	19	65
2015	19	8	15	19	61
2016	18	6	١٤	20	٥٨
الإجمالي	123	60	97	150	430

ويتضح من الجداول السابقة أن البنوك والشركات المصرية الممثلة في عينات الدراسة يغلب عليها تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية على تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية وأن أغلب المشاهدات المستخرجة من التقارير المالية المنشورة للشركات الممثلة لعينات الدراسة تتركز في الفترة من ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦.

٢/١/٦/٣ توصيف مقياس الإستحقاقات الإختيارية (DA)

تهدف الجداول التالية إلى عرض نتائج متغير جودة الأرباح في الشركات الممثلة لعينات الدراسة التطبيقية عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة بإستخدام مقياس الإستحقاقات الإختيارية، وذلك من خلال حصر عدد مرات حدوث عمليات إدارة الأرباح من عدمها.

الجدول رقم (٣) – توصيف مقياس الاستحقاقات الاختيارية

عينات الدراسة	نوع المراجعة	إدارة الأرباح	عدم إدارة الأرباح	الإجمالي
العينة الاولي	مراجعة مشتركة الزامية	59	64	123
العينة الثانية	مراجعة مشتركة اختيارية	23	37	60
العينة الثالثة	مراجعة مزدوجة	50	47	97
العينة الرابعة	مراجعة فردية	71	79	150
	الإجمالي	203	227	430

تشير بيانات الجدول السابق إلى تحقق جودة الأرباح في الشركات الممثلة في عينات الدراسة حيث يغلب عليها عدم إدارة أرباحها، كما يوضح الجدول بخلاف ما يُعتقد فقد تقاربت نتائج إدارة الأرباح عند تطبيق المراجعة المزدوجة، وفيما يلي تفصيل لكل عينة على حدة.

الجدول رقم (٤) –توصيف نتائج جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية

طبيعة الملكية	مراجعة مشتركة الزامية			
	إدارة الأرباح	عدم إدارة الأرباح	اجمالي المشاهدات	عدد البنوك
بنوك ذات ملكية عامة	15	18	33	6
بنوك ذات ملكية مختلطة	8	14	22	4
بنوك ذات ملكية خاصة	36	32	68	12
الإجمالي	59	64	123	22

توضح بيانات الجدول السابق إلى أن البنوك المصرية الممثلة في العينة والتي تطبق المراجعة المشتركة الإلزامية يغلب عليها عدم إدارة الأرباح ومن ثم تحقق جودة أرابحها وخاصة البنوك العامة التي تمتلكها الدولة بالكامل أو البنوك المختلطة التي تساهم في ملكيتها وذلك مقارنة بالبنوك الخاصة والتي يغلب عليها إدارة أرباحها.

لجدول رقم (٥) –توصيف نتائج جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة الإختيارية والمزدوجة والفردية

القطاع الاقتصادي	مراجعة اختيارية		مراجعة مزدوجة		مراجعة فردية		الإجمالي
	إدارة الأرباح	عدم إدارة الأرباح	إدارة الأرباح	عدم إدارة الأرباح	إدارة الأرباح	عدم إدارة الأرباح	
اتصالات وتكنولوجيا	3	2	3	3	3	5	19
التشييد ومواد البناء	0	0	3	3	2	4	12
العقارات	5	12	4	5	12	10	48
أغذية ومشروبات	2	6	11	5	2	3	29
خدمات مالية باستثناء البنوك	2	5	0	0	26	29	62
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6	7	10	9	12	13	57
سياحة وترفيه	0	0	5	5	9	9	28
غاز وبترول	0	0	3	2	0	0	5
كيماويات	0	0	11	15	0	0	26
منتجات منزلية وشخصية	1	2	0	0	2	2	7
موارد أساسية	4	3	0	0	3	4	14
الإجمالي	23	37	50	47	71	79	307
	60		97		150		

توضح بيانات الجدول السابق إلى أن الشركات التي طبقت كل من أسلوب المراجعة الإختيارية والفردية يغلب عليها في المجمل عدم إدارة أرباحها وذلك بخلاف ما هو متوقع عند تطبيق المراجعة المزدوجة والتي تقاربت بها نتائج إدارة الأرباح مع نتائج عدم إدارة الأرباح مع ملاحظة تحسن الجودة بصورة ملحوظة في قطاع الكيماويات، الأمر الذي قد يقلل من صحة الاعتقاد السائد بان تعدد مستويات الرقابة وتوافر رقابة حكومية تحد من توجه إدارة الشركات من إدارة أرباحها.

كما يلاحظ من بيانات الجدول السابق تحسن جودة المراجعة بإختلاف أسلوب المراجعة المطبق، حيث تحسنت جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة الإختيارية عن تطبيق المراجعة الفردية في قطاع العقارات، في حين تحسنت جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة الفردية عن تطبيق المراجعة الإختيارية في كل من قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع الموارد الأساسية.

كما لوحظ أن بعض القطاعات لم تقل بها جودة الأرباح بها عند تطبيق المراجعة الإختيارية والفردية مثل قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات.

ما سبق يطرح تساؤل عن نتيجة تحول الشركات بإرادتها من تطبيق أسلوب مراجعة إلى أسلوب اخر علي تحقق جودة الأرباح، وتوضح بيانات الدراسة حدوث حالات تحول نادرة جدا بين أسلوب المراجعة الفردية والإختيارية ويوضح الجدول التالي ملخص عنها.

الجدول رقم (٦) – توصيف نتائج جودة الأرباح عند تغير أسلوب المراجعة

COMPANY	من مراجعة فردية		الي مراجعة مشتركة اختيارية	
	إدارة أرباح	عدم إدارة أرباح	إدارة أرباح	عدم إدارة أرباح
المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	1	2	3	1
شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري	4	2	1	2
الإجمالي	5	4	4	3
COMPANY	من مراجعة مشتركة اختيارية		الي مراجعة فردية	
	إدارة أرباح	عدم إدارة أرباح	إدارة أرباح	عدم إدارة أرباح
شركة النساجون الشرقيون للسجاد	1	2	2	2
شركة اورانج مصر للاتصالات	3	2	0	4
الإجمالي	4	4	2	6

يوضح الجدول السابق أن بعض الشركات زادت بها إدارة الأرباح بعد التحول من المراجعة الفردية إلى المراجعة الإختيارية كما زادت إدارة الأرباح عند التحول من تطبيق الإختيارية إلى الفردية، وفى المقابل تحولت شركات إلى عدم إدارة أرباحها بعد تطبيقها للمراجعة الفردية بعد تخليها عن تطبيق المراجعة الإختيارية وحدث ذلك أيضا عن التحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية ، وهو ما يضع الكثير من علامات الاستفهام والتي تتطلب مزيد من الدراسة عن حالات تحول أكثر لبيان حقيقة الأثر على جودة الأرباح .

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه بالأخذ في الإعتبار إستخدام الإستحقاقات الإختيارية كمقياس على جودة الأرباح فقد أوضحت النتائج تحقق جودة الأرباح عند

تطبيق كل من المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والإختياري وكذلك عند تطبيق المراجعة الفردية وهو ما لم يتحقق بالقدر الكافي عند تطبيق المراجعة المزدوجة.

٣/١/٦/٣ توصيف مقياس حجم مكتب المراجعة (Size)

يهدف الجدول التالي إلى توصيف مقياس حجم مكتب المراجعة حيث يظهر الجدول عدد مرات الإعتماد على مكاتب المراجعة على إختلاف حجمها في عمليات المراجعة وذلك كمقياس دال على متغير جودة الأرباح كما يهدف الجدول ايضاً لبيان مدي تركز سوق خدمات المراجعة من عدمه.

الجدول رقم (٧) – توصيف مقياس حجم مكتب المراجعة

حجم مكتب المراجعة	نوع المراجعة	المراجع الأول	المراجع الثاني	المراجع الثالث	الإجمالي
الاستعانة بمكتب كبير BIG 4	مراجعة مشتركة الزامية	78	49	6	133
	مراجعة مشتركة اختيارية	46	5	0	51
	مراجعة مزدوجة	0	40	0	40
	مراجعة فردية	129	0	0	129
	الإجمالي	253	94	6	353
الاستعانة بمكتب غير كبير N-BIG 4	مراجعة مشتركة الزامية	6	74	9	89
	مراجعة مشتركة اختيارية	14	55	7	76
	مراجعة مزدوجة	0	57	6	63
	مراجعة فردية	21	0	0	21
	الإجمالي	41	186	22	249
الاستعانة بجهاز حكومي GOV	مراجعة مشتركة الزامية	39	0	0	39
	مراجعة مشتركة اختيارية	0	0	0	0
	مراجعة مزدوجة	97	0	0	97
	مراجعة فردية	0	0	0	0
	الإجمالي	136	0	0	136

يتضح من الجدول السابق حدوث ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة في المكاتب الكبيرة (BIG 4) بالسوق المصري وإحتمالية ضعف التنسيق بين مراقبي الحسابات التي أشارت اليه عدة دراسات، وهو ما أتضح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والإختياري حيث يغلب الاستعانة بمكاتب المراجعة الكبيرة (BIG 4) كمراجع أول في حين يغلب الإستعانة بمكاتب المراجعة المتوسطة أو غير الكبيرة (N–BIG 4) كمراجع ثاني، وهو ما تحقق أيضاً عند تطبيق المراجعة الفردية حيث يغلب عليها الإعتماد على المكاتب الكبيرة (BIG 4).

وفى سياق تفسير ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة تشير البيانات التفصيلية إلى أنه عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية فإن البنوك ذات الملكية الخاصة تفضل

الإستعانة بمكاتب المراجعة الكبيرة في حين تفضل البنوك ذات الملكية العامة والمختلطة إختيار مكاتب المراجعة المتوسطة كمراجع ثاني بعد الجهاز المركزي للمحاسبات كمراجع أول بحكم القانون ، وفى ذات السياق تشير النتائج التفصيلية إلى أن أكثر القطاعات الاقتصادية الممثلة في العينة إعتماداً على مكاتب المراجعة الكبيرة كمراجع أول والمكاتب المتوسطة كمراجع ثاني هي قطاع العقارات وقطاع الخدمات و المنتجات الصناعية و السيارات.

كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أنه عند تطبيق المراجعة المزدوجة فبحكم القانون يكون المراجع الأول هو الجهاز المركزي للمحاسبات دون منافس أما عند إختيار المراجع الثاني فغلب إختيار مكاتب المراجعة المتوسطة على مكاتب المراجعة الكبيرة.

وأخيرا تشير النتائج إلى إستعانة بعض الشركات بمراقب حسابات ثالث وذلك في أوقات نادرة عند تطبيق المراجعة الإختيارية والمزدوجة وهو ما قد يفسره كبر حجم هذه الشركات بالمقارنة بباقي الشركات التي شملتها عينات الدراسة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه بالأخذ في الإعتبار كون مراقب الحسابات يمثل أحد مكاتب المراجعة الكبيرة مقياس على جودة الأرباح فقد تحققت جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والإختياري وكذلك عند تطبيق المراجعة الفردية ولم تتحقق الجودة من منظور هذا المقياس عند تطبيق المراجعة المزدوجة وذلك على الرغم من حدوث ظاهرة تركز السوق وزيادة إحتمالية غياب التنسيق بين مراقبي الحسابات.

٤/١/٦/٣ توصيف متغير نوع تقرير المراجعة (Report)

يهدف الجدول التالي إلى توصيف مقياس نوع تقرير المراجعة حيث يحدد عدد مرات إصدار مراقب الحسابات لتقرير مراجعة يحتوي على رأي متحفظ أو رأي غير متحفظ كمقياس دال على متغير جودة الارباح.

الجدول رقم (٨) – توصيف مقياس نوع تقرير المراجعة

عينات الدراسة	نوع المراجعة	تقرير متحفظ	تقرير غير متحفظ	الإجمالي
العينة الاولي	مراجعة مشتركة الزامية	2	121	123
العينة الثانية	مراجعة مشتركة اختيارية	13	47	60
العينة الثالثة	مراجعة مزدوجة	40	57	97
العينة الرابعة	مراجعة فردية	9	141	150
	الإجمالي	64	366	430

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن مراقبي الحسابات بالسوق المصري يميلون لتقديم تقارير مراجعة غير متحفظة (نظيفة) بغض النظر عن أسلوب المراجعة المطبق، كما تشير النتائج أيضاً أن أكثر أساليب المراجعة التي حظيت بتقرير مراجعة متحفظ هو أسلوب المراجعة المزدوجة التي يشترك فيها مراقب حسابات حكومي مع مكتب خاص، وهو ما لم يتحقق عند إقتصار المراجعة على المكاتب الخاصة.

وفى سياق دراسة نوع تقرير المراجعة على مستوي القطاع الاقتصادي تشير البيانات التفصيلية إلى أنه عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية حدث حالة نادرة لأحد البنوك الخاصة بصدور تقرير مراجعة متحفظ وهو الأمر الذي لم يتكرر في باقي البنوك الخاصة وكافة البنوك العامة والمختلطة التي شملتهم الدراسة ، وفى ذات السياق تشير البيانات التفصيلية إلى أن قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات قد حصل على أكثر تقارير المراجعة المتحفظة عند تطبيق المراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية في حين حصل قطاع الأغذية والمشروبات على أعلى عدد تقارير متحفظة عند تطبيق المراجعة المشتركة الاختيارية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه بالأخذ في الإعتبار كون تقرير مراقب الحسابات المتحفظ مقياس على جودة الأرباح فقد أوضحت النتائج عدم تحقق جودة الأرباح عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة.

٥/١/٦/٣ توصيف متغير التقرير عن الإستمرارية (GCO)

يهدف الجدول التالي إلى توصيف مقياس التقرير عن الإستمرارية والذي يشير لعدد مرات أفصاح مراقب الحسابات عن وجود شك مهني في إستمرارية المشروع وذلك كمقياس دال على متغير جودة الارباح.

الجدول رقم (٩) – توصيف مقياس التقرير عن الاستمرارية

عينات الدراسة	نوع المراجعة	التقرير عن الاستمرارية	عدم التقرير عن الاستمرارية	الإجمالي
العينة الاولي	مراجعة مشتركة الزامية	6	117	123
العينة الثانية	مراجعة مشتركة اختيارية	0	60	60
العينة الثالثة	مراجعة مزدوجة	0	97	97
العينة الرابعة	مراجعة فردية	3	147	150
	الإجمالي	9	421	430

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن مراقبي الحسابات بالسوق المصري تكاد تخلوا تقارير المراجعة التي اصدروها من عن الشركات التي شملتها فترة الدراسة من فقرة لفت الانتباه أو ابداء راي متحفظ عن الإستمرارية، وذلك بغض النظر عن أسلوب المراجعة

المطبق، وهو ما يشير إلى أن ممارسي مهنة المراجعة في الواقع العملي يدركوا مدي خطورة التقرير عن عدم الإستمرارية واثره على مستخدمي القوائم المالية وأن التقرير عن الإستمرارية يتطلب حدوث مبرر قانوني حرج يستدعي معه زيادة إحتمالية عدم إستمرار الشركة مثل تجاوز خسارة الفترة أو الخسائر المرحلة لنصف أو كل رأس المال.

وفى سياق بحث تأثير القطاع الاقتصادي على نتائج جودة الأرباح فقد إتضح من البيانات التفصيلية أنه عند تطبيق المراجعة الإلزامية فان أغلب الحالات النادرة التي تم فيها التقرير عن الإستمرارية كانت تتعلق ببنك وأحد ذو ملكية خاصة ولم تحدث حالة واحدة في البنوك ذات الملكية العامة أو المختلطة، كما أشارات البيانات التفصيلية إلى عدم رصد أي حالات للتقرير عن الإستمرارية عند تطبيق المراجعة الإختيارية والمزدوجة في حين حدث حالات نادرة في قطاع العقارات عند تطبيق المراجعة الفردية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه بالأخذ في الإعتبار كون التقرير عن الإستمرارية مقياس على جودة الأرباح فقد أوضحت النتائج عدم تحقق جودة الأرباح عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة.

٦/١/٦/٣ توصيف متغير إعادة إصدار القوائم المالية (Restate)

يهدف الجدول التالي إلى توصيف مقياس إعادة إصدار القوائم المالية حيث يوضح عدد مرات إعادة الإصدار كمقياس دال على متغير جودة الارباح.

الجدول رقم (١٠) – توصيف مقياس إعادة إصدار القوائم المالية

عينات الدراسة	نوع المراجعة	إعادة اصدار	عدم إعادة اصدار	الإجمالي
العينة الاولي	مراجعة مشتركة الزامية	16	107	123
العينة الثانية	مراجعة مشتركة اختيارية	5	55	60
العينة الثالثة	مراجعة مزدوجة	14	83	97
العينة الرابعة	مراجعة فردية	20	130	150
	الإجمالي	55	375	430

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن إدارة الشركات التي شملتها عينات الدراسة لا تميل إلى إعادة إصدار قوائمها المالية الا في حالات محدودة وذلك عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة، كما تشير النتائج أيضاً أن أكثر اساليب المراجعة التي قامت بها الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية هو أسلوب المراجعة الفردية.

ولبيان تأثير القطاع الإقتصادي على نتائج جودة الأرباح تشير البيانات التفصيلية انه عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية فان أغلب حالات إعادة إصدار القوائم المالية كانت تخص البنوك الخاصة في حين لا تقوم البنوك العامة أو المختلطة بهذا الإجراء، في

حين حصل قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع الكيماويات على أكثر حالات إعادة إ عند تطبيق المراجعة المزدوجة وحصل قطاع الخدمات المالية بإستثناء البنوك وقطاع السياحة والترفيه على أكثر حالات إعادة الإصدار عند تطبيق المراجعة الفردية.

وبناء على ما سبق يمكن القول انه بالأخذ في الإعتبار كون إعادة إصدار القوائم المالية مقياس على جودة الأرباح فقد أوضحت النتائج عدم تحقق جودة الأرباح عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة.

٢/٦/٣ تحقق شروط الإختبار المعلمى

يهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إلى التحقق من توافر شروط إجراء الإختبارات المعلمية ولذلك سوف يعتمد الباحث في إختبار توزيع البيانات على إختبار Kolmogorov-Smirnov test لبيان مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي Normal Distribution ، كما سوف يتم إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات Autocorrelation بإستخدام إختبار Durbin–Watson test، كما سوف يتم إستخدام إختبار Levene's Test لبيان مدى تجانس البيانات Heterosedasticity ، وبسبب وجود متغير مستقل وأحد فقط فلن يعتمد الباحث على إختبار VIF test لبيان مدى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

١/٢/٦/٣ إختبار توزيع البيانات

يهدف هذا الإختبار إلى التأكد من أن المجتمع الذي سُحبت منه العينة تتبع بياناته التوزيع الطبيعي ومن ثم إستخدام الاختبارات المعلمية لإختبار صحة الفروض، ويوضح الجدول التالي نتائج إستخدام إختبار Kolmogorov–Smirnov test.

الجدول رقم (١١) – نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير	Statistical value	Sig.
DA	٠,٣٥٥	٠,٠٠٠
Size	٠,٤٠٩	٠,٠٠٠
Report	٠,٥١٣	٠,٠٠٠
GCO	٠,٥٣٧	٠,٠٠٠
Restate	٠,٥٢١	٠,٠٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن كافة بيانات الدراسة تتبع التوزيع الغير طبيعي حيث يقل مستوى المعنوية المحسوبة عن مستوى المعنوية ٥%، لذلك يلزم إستخدام وتطبيق الاختبارات غير المعلمية عليها.

٣/٢/٦/٢ إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

يهدف هذا الإختبار التأكد من أن مشاهدات المتغيرات في سلسلة زمنية ليس بها ارتباط ذاتي Autocorrelation والذي يؤدى للوصول لنتائج إحصائية بها تحيز.

الجدول رقم (١٢) – نتيجة إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

المتغير	Durbin-Watson test
DA	١,٩٨٨
Size	٠,٢٥١
Report	٠,٦٢٨
GCO	٠,٣٤٠
Restate	١,١٠٥

وتشير نتائج التحليل الاحصائي إلى أن قيم إختبار Durbin-Watson test المحسوبة للمتغيرات (DA، Restate) هي قيمة تقع داخل نطاق القيم الجدولية للإختبار (من ١,٥ إلى ٢,٥) عند مستوى معنوية ٥%، مما يعنى أن هذه المتغيرات ليس بينها إرتباط ذاتي Autocorrelation، في حين قيم الإختبار للمتغيرات (Size، Report، GCO) تقع خارج نطاق القيم الجدولية مما يعني أن بينها ارتباط ذاتي يمما يعني زيادة التباين مما يؤثر على دقة نتائج الانحدار الخطي إذا تم إستخدامه.

٣/٢/٦/3 نتيجة إختبار تجانس البيانات

ويهدف إختبار تجانس البيانات إلى التأكد من وجود تجانس بين بيانات الدراسة Heterosedasticity مما يزيد من واقعية النتائج وإمكانية الاعتماد عليها.

الجدول رقم (١٣) – نتيجة إختبار التجانس

المتغير	Levene Statistic	Sig.
DA	٥,٣١٠	0.001
Size	٥٤,٩١٤	0.000
Report	١٥٦,٢٣٦	0.000
GCO	١١,٤٦٨	0.000
Restate	١,٩٦٧	0.118

وتشير نتائج إستخدام إختبار Levene's Test إلى أن غالبية المتغيرات تزيد بها القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية ٥%، اذن هناك تجانس بين غالبية بيانات الدراسة.

٣/٦/3 الإحصاءات الوصفية

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم عرض بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل عدد المشاهدات والمدي وأقل قيمة وأكبر قيمة والمتوسط والإنحراف المعياري.

الجدول رقم (١٤) – الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N	المتغير
0.500	0.472	1	0	1	430	DA
0.483	0.633	1	0	1	430	Size
0.356	0.149	1	0	1	430	Report
0.143	0.020	1	0	1	430	GCO
0.334	0.128	1	0	1	430	Restate

توضح بينات الجدول السابق أن غالبية المتغيرات تتميز بصغر الفجوة بين القيمة الأعلى والقيمة الأدنى لقيم المشاهدات.

٣/٧ إختبار الفرض الإحصائي للدراسة

يهدف هذا الجزء إلى إختبار صحة فرض الدراسة كما يلي:

- **الفرض العدم: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية على جودة الأرباح.**
- **الفرض البديل: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية على جودة الأرباح.**

وسوف يعتمد الباحث في إختبار صحة الفرض على إختبار kruska- wallis test وكذلك إختبار Man Whitney test وهي إختبارات لامعلمية لكون توزيع البيانات غير طبيعي، وذلك بهدف لتحديد مدي وجود فروق معنوية وتحديد العينات التي توجد بها هذه الفروق.

الجدول رقم (١٥) –الفروق المعنوية بين عينات الدراسة بإختبار kruska– wallis test

kruska- wallis		المتغيرات
Sig.	Chi-Square	
0.448	2.652	DA
0.000	217.396	Size
0.000	81.575	Report
0.046	8	GCO
0.718	1.345	Restate

الجدول رقم9 (١٦) – الفروق المعنوية بين عينات الدراسة بإختبار Man Whitney test

Man-Whitney test						
GROUP 1 & GROUP 4		GROUP 1 & GROUP 3		GROUP 1 & GROUP 2		المتغيرات
Sig.	Value	Sig.	Value	Sig.	Value	
0.917	9166.5	0.599	5752	0.220	3334.5	DA
0.121	8566.5	0.000	1261	0.737	3609	Size
0.068	8821.5	0.000	3602.5	0.000	2950.5	Report
0.186	8959.5	0.028	5674.5	0.083	3510	GCO
0.937	9195	0.760	5880.5	0.353	3517.5	Restate
GROUP 2 & GROUP 4		GROUP 3 & GROUP 4		GROUP 2 & GROUP 3		المتغيرات
Sig.	Value	Sig.	Value	Sig.	Value	
0.237	4095	0.519	6968.5	0.108	2525.5	DA
0.102	4080	0.000	1018.5	0.000	679	Size
0.001	3795	0.000	4711.5	0.012	2340.5	Report
0.271	4410	0.162	7129.5	1	2910	GCO
0.313	4275	0.807	7195	0.256	2732.5	Restate

تشير نتائج إستخدام إختبار kruska– wallis test إلى أن غالبية المتغيرات بعينات الدراسة تقل فيها القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية ٥%، اذن يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بانه " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة والمراجعة الفردية على جودة الأرباح " وذلك فيما عدا المتغيران (Restate، DA) حيث بهما أكبر فروق معنوية بين عينات الدراسة.

كما تشير نتائج إختبار Man Whitney test إلى أن أكثر العينات التي توجد بها فروق معنوية هي العينات الاولي والثالثة في حين لا توجد فروق معنوية بين العينات الاولي والثانية والرابعة، كما تشير النتائج إلى أن أكثر المتغيرات التي توجد بها فروق معنوية هي المتغير Report.

وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فرق بين أسلوب المراجعة المشتركة الإلزامية والإختيارية والمراجعة الفردية في توجه إدارة الشركات نحو إدارة أرباحها وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة الذي يوجد فرق في تطبيقها مقارنة بالمراجعة المشتركة الإلزامية.

٤ – نتائج الدراسة

١) تشير نتائج الدراسة إلى تحقق جودة الأرباح بإستخدام مقياس الإستحقاقات الإختيارية ومقياس حجم مكتب المراجعة وذلك عند تطبيق كل من المراجعة المشتركة الإلزامية والإختيارية والفردية، في حيث لا تتحقق الجودة بهذه المقاييس عند تطبيق المراجعة المزدوجة.

٢) كما تشير نتائج الدراسة إلى عدم تحقق جودة الأرباح بإستخدام مقياس نوع تقرير المراجعة ومقياس التقرير عن الإستمرارية ومقياس إعادة إصدار القوائم المالية وذلك عند تطبيق كافة أساليب المراجعة التي شملتها الدراسة وذلك بسبب قلة حالات إصدار تقارير مراجعة متحفظة وإعادة الإصدار والتقرير عن الإستمرارية خلال فترة الدراسة.

٣) تشير نتائج التحليل الاحصائي إلى عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامي والإختياري وبين المراجعة الفردية في توجه إدارة الشركات نحو إدارة أرباحها وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة.

٤) توصلت الدراسة إلى إختلاف جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية بإختلاف طبيعة ملكية البنوك حيث تحسنت جودة الأرباح وفقاً لعدة مقاييس عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية في البنوك ذات الملكية العامة والمختلطة بالمقارنة بالبنوك ذات الملكية الخاصة.

٥) جاءت نتائج الدراسة التطبيقية مخالفة لتوقعات الباحث حول تطبيق المراجعة المزدوجة حيث بإستخدام عدة مقاييس للجودة لم تتحقق جودة الأرباح في هذه الشركات رغم توافر الرقابة الحكومية ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو ما تحقق في أساليب أقل حدة في الرقابة مثل المراجعة المشتركة الإختيارية والمراجعة الفردية.

٦) يري الباحث أن النتائج السابقة تستوجب إعادة النظر لطبيعة جودة الأرباح بالشركات وفقاً للمقاييس المستخدمة وذلك في أن تحقق الجودة من عدمه ليس مقروناً بحدة أسلوب المراجعة المطبق وتعدد مستويات الرقابة، بل أن تحقق جودة الأرباح يعتمد على قرار غير معلن تنفرد الإدارة باتخاذه وتطبيقه ليعبر عن رغبة المديرين في كيفية ظهور المركز المالي ونتائج الاعمال بما يخدم مصالحهم، وهي المحرك الأساسي في تنفيذه بغض النظر عن أسلوب المراجعة المطبق وهو ما اتضح من تشابه نتائج الجودة مع إختلاف أسلوب المراجعة.

٧) يمكن القول بناء على نتائج الدراسة التطبيقية أن تطبيق الشركات للمراجعة المشتركة الإختيارية جاء بصورة محدودة في بعض الشركات الكبيرة وهو ما قد يشير إلى أن التطبيق لم يكن بهدف دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في جودة معلومات التقارير المالية وإنما الامر متعلق فقط بضخامة حجم العمل بهذه الشركات مما يتطلب معه الإستعانة بإثنين من مراقبي الحسابات أو ثلاثة في بعض الحالات، ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من قدم وعراقة مهنة المراجعة في بيئة الاعمال المصرية إلا إنها لم تصل لمرحلة النضح ومواكبة التطور المهني العالمي الذى يجعل الشركات تختار طواعية تطبيق المراجعة المشتركة بهدف تحسين جودة الأرباح.

٦- توصيات الدراسة

يمكن من خلال إستخلاص نتائج الدراسة الوصول إلى مجموعة من التوصيات المهنية والموجهة إلى المؤسسات المهنية العاملة بجمهورية مصر العربية والمعنية بالأساس بمهنة المراجعة مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية وذلك على النحو التالي:

١) يوصي البحث أن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بالسعي نحو تعديل قانون سوق المال بما يتيح لها التوسع في تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وتفضيل الاستعانة بمكاتب المراجعة المتوسطة (N- BIG 4) .

٢) تشجيع الشركات مرحلياً على تطبيق المراجعة المشتركة الاختيارية.

٣) وضع الضوابط التي تحد من تركز سوق خدمات المراجعة في مكاتب المراجعة الكبيرة وإتاحة الفرصة للمكاتب المتوسطة والصغيرة للحصول على نصيب أكبر من السوق وزيادة خبراتها وعوائدها لتتمكن من توسيع أنشطتها وفروعها ويتحسن موقفها التنافسي ومركزها السوقي في سوق الخدمات المهنية للمراجعة.

٤) توصي الدراسة أن يسعي الباحثين المهتمين بقياس جودة الأرباح للوصول إلى نماذج ومقياس جديدة قابلة للتطبيق لقياس جودة الأرباح تمكن من الوصول لنتائج مختلفة عن حقيقة توجه إدارة الشركات تجاه أرباحها.

٧- مقترحات الدراسات المستقبلية

يقترح الباحث على الباحثين المهتمين بعلاقة أساليب المراجعة المختلفة بجودة الأرباح الاخذ بمقترحات الأبحاث التالية:

١) دراسة العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وجودة الأرباح بإستخدام نماذج مستحدثة لقياس جودة الأرباح.
٢) دراسة أثر التحول من تطبيق المراجعة الفردية إلى تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح.
٣) دراسة علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بتكلفة التمويل وهيكل الملكية.
٤) دراسة علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة المراجعة الداخلية والخارجية.

٨- المراجع

١/٨ المراجع العربية

١/١/٨ دوريات عربية

إبراهيم محمد، محمد. (٢٠١٦). أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول.

أحمد أشرف، عبد الحميد. (٢٠١٤). المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة – دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، ص ١٦٥-٢١٩.

حنان محمد إسماعيل. (٢٠١٥). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول.

سامح لطفي، سعودي. (٢٠١٤). مدي أهمية المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في قطاع التأمين – دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

عبده محمد. (٢٠١٢). أثر التخصص القطاعي بمهنة المراجعة الخارجية على تقديرات الخطر الملازم بالبنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

علي محمود، مصطفى. (٢٠١٥). تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، الجزء الثاني.

يحيى بن علي، الجبر.، ناصر بن محمد، السعدون. (٢٠١٤). أثر المراجعة المشتركة علي جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، دورية الإدارة العامة، جامعة الملك سعودة، المملكة العربية السعودية، العدد الثاني، مجلد ٥٤، ص ٢٨٣-٣٠٣.

٢/١/٨ اصدارات ونشرات وقوانين

البنك المركزي المصري. (٢٠٠٨). قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس المعتمدة من إدارة البنك المركزي المصري، متاحة على الرابط

http://www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/Pages/PresentationAndPreparation.aspx.

قانون رقم ١٠. (١٩٨١). قانون الإشراف والرقابة على التامين في مصر، الجريدة الرسمية، العدد 10 ب.

قانون رقم ١٤٤. (١٩٨٨). قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، الجريدة الرسمية، العدد 23 مكرر.

قانون رقم ١٤٨. (٢٠٠١). قانون نشاط التمويل العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 25 مكرر، والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر.

قانون رقم ١٥٩. (١٩٨١). قانون شركات المساهمة وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسئولية المحدودة، الجريدة الرسمية، العدد 40 مكرر.

قانون رقم ٢٠٣. (١٩٩١). قانون شركات قطاع الاعمال العام، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر.

قانون رقم ٨٨. (٢٠٠٣). قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر.

قانون رقم ٩٣. (٢٠٠٠). قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، الجريدة الرسمية، العدد 20 مكرر.

قانون رقم ٩٥. (١٩٩٢). قانون سوق راس المال، الجريدة الرسمية، العدد 25 مكرر.

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦، بشأن النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر، الهيئة العامة للرقابة المالية.

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣ والمعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٤، بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم، الهيئة العامة للرقابة المالية.

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 84 لسنة 2008، بشأن تأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة، الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢/٨ المراجع الأجنبية

Alanezi S. et al., (2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure) The case of financial institutions in Kuwait, Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 28, Iss 2, pp. 109 -129.

ALFRAIH M.M. (2016). Corporate governance mechanisms and audit delay in a joint audit regulation. Journal of Financial Regulation and Compliance. 24, 292-316.

ALFRAIH M.M. (2016). The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement. International Journal of Law and Management. 58, 575-598.

Al-HADI, A, et al. (2017). Joint audit, political connections and cost of debt capital, International Journal of Auditing, 1-22.

ANDRÉ, P., et al. (2016). Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees? European Accounting Review. 25, 245-274.

AUDOUSSET-COULIER, S. (2015). Audit Fees in a Joint Audit Setting. European Accounting Review. 24, 347-377.

BALDAUF, J and Steckel, R. (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study, International Journal of Economic Sciences and Applied Research, vol. 5, 7-42.

BISOGNO, M., & DE LUCA, R. (2016). Voluntary joint audit and earnings quality: evidence from Italian SMEs. International Journal of Business Research and Development. 5.

DENG, M, A, et al. (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? Journal of Accounting Research. 52, 1029-1060.

EL ASSY, M. G. (2015). The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. International Journal of Accounting and Financial Reporting. 5, 195.

FRANCIS, J. et al., (2009). Assessing France's Joint Audit Requirement: Are Two Heads Better than One? AUDITING. 28, 35-64.

HOLM, C., & THINGGAARD, F. (2014). Leaving a joint audit system: conditional fee reductions. Managerial Auditing Journal. 29, 131-152.

HOLM, C., & THINGGAARD, F. (2016). Paying for Joint or Single Audits? The Importance of Auditor Pairings and Differences in Technology Efficiency. International Journal of Auditing. 20, 1-16.

BREDINGER ,J and LARSSON,H.(2016). The Impartial Need of Joint Audit – Evidence from Swedish firms, thesis of master degree, Gothenburg University,Kandidatuppsatser Företagsekonomiska institutionen, available at http://hdl.handle.net/2077/44477.

Karjalainen, J. (2011), 'Audit quality and cost of debt capital for private firms: Evidence from Finland', International Journal of Auditing, 15(1), pp. 88-108.

KERMICHE, L and Piot, Charles, (2016). The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting – The French Experience, Journal of Accounting, Auditing & Finance ,1–22.

KHATAB, G. (2013). The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firm's Value. Proceedings of 23rd International Business Research Conference,1-19.

LESAGE C, et al. (2016). Consequences of the Abandonment of Mandatory Joint Audit: An Empirical Study of Audit Costs and Audit Quality Effects. European Accounting Review. 1-29.

LIN, A, et al. (2014). Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism. Review of Accounting and Finance. 13, 65-87.

LOBO, G, et al. (2017). The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests. Contemporary Accounting Research. 34, 118-153.

RATZINGER-SAKEL N, et al. (2013). Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers. Accounting in Europe. 10, 175-199.

THINGGAARD, F., & KIERTZNER, L. (2008). Determinants of Audit Fees: Evidence from a Small Capital Market with a Joint Audit Requirement. International Journal of Auditing. 12, 141-158.

THINGGAARD, F., & KIERTZNER, L. (2008). Determinants of Audit Fees: Evidence from a Small Capital Market with a Joint Audit Requirement. International Journal of Auditing. 12, 141-158.

VELTE, P., & AZIBI, J. (2015). Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality? British Journal of Applied Science & Technology. 7, 528-551.

WANG, M. (2014). An assessment of dual audit effect and contagious effect on the audit quality of non-Big N CPA firms for Chinese companies in

different markets (master's thesis, Lingnan University, Hong Kong). Retrieved from http://commons.ln.edu.hk.

ZERNI, M, et al. (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. European Accounting Review. 21, 731-765.

٢/٢/٧ تقارير وإصدارات

EUROPEAN COMMISSION. (2010), GREEN PAPER-Audit Policy: Lessons from the Crisis.

EY. (2010). Ernst & Young Response to European Commission's Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis, available at http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-european-commission-green-paper-audit-policy-lessons-from-the-crisis/$FILE/EY-european-commission-green-paper-audit-policy-lessons-from-the-crisis.pdf.

FRC. (2010). Financial Reporting Council Response to European Commission's Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis, available at https://www.frc.org.uk/getattachment/a0285daf-f6eb-4171-9404-9013f7b617eb/FRC-response-to-Green-Paper-Audit-Policy-Lessons-from-the-Crisis.aspx

ICAS (The Institute of Chartered Accountants of Scotland), (2012), WHAT DO WE KNOW ABOUT JOINT AUDIT?.an ICAS INSIGHT PUBLICATION.

IFAC. (2010). IFAC Response to European Commission's Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis, available at https://www.ifac.org/system/files/publications/files/european-commission-s-gre.pdf.

IFAC. (2010). ISA 600, Special Considerations—Audits of Group Financial Statements.

PWC. (2010).PricewaterhouseCoopers Response to European Commission's Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis, available at http://www.pwc.com/gx/en/european-public-affairs/pdf/pwc-response-on-ec-green-paper-on-audit-policy.pdf.

٩- الملاحق

ملحق رقم (١) - بيان بأسماء الشركات الممثلة بالعينة

العينة رقم (١) شركات تطبق المراجعة المشتركة الإلزامية	العينة رقم (٣) شركات تطبق المراجعة المزدوجة
١.البنك الأهلي المصري	١.شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية
٢.البنك الأهلي المتحد	٢.شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٣.البنك التجاري الدولي	٣.الشركة الوطنية لمنتجات الذرة
٤.البنك العربي الافريقي الدولي	٤.شركة العربية وبولفارا للغزل والنسيج
٥.البنك المصري لتنمية الصادرات	٥.شركة المالية والصناعية المصرية
٦.بنك الكويت الوطني - البنك الوطني المصري سابقا	٦.شركة المصرية للاتصالات
٧.بنك الاتحاد الوطني	٧.الشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي
٨.بنك الاستثمار العربي	٨.شركة المهندس للتامين
٩.بنك الإسكندرية	٩.شركة سيدي كرير للبتروكيماويات
١٠. بنك الامارات دبي الوطني	١٠. شركة الجيزة العامة للمقاولات

١١. بنك البركة	١١. شركة العبور للبويات والصناعات الكيماوية
١٢. بنك التعمير والإسكان	١٢. شركة غاز مصر
١٣. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	١٣. شركة مصر لإنتاج الأسمدة
١٤. بنك القاهرة	١٤. شركة مصر للزيوت والصابون
١٥. بنك بلوم مصر	١٥. شركة مطاحن مصر العليا
١٦. بنك عودة – مصر	العينة رقم (٤) شركات تطبق المراجعة الفردية
١٧. بنك فيصل الإسلامي	١. شركة الاهرام للطباعة والتغليف
١٨. بنك قطر الوطني الأهلي	٢. شركة السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار
١٩. بنك قناة السويس	٣. شركة السويدي الكتريك
٢٠. بنك مصر	٤. الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
٢١. بنك كريدي اجريكول	٥. شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية
٢٢. مصرف ابو ظبي الإسلامي	٦. شركة العز للسيراميك والبورسلين
العينة رقم (٢) شركات تطبق المراجعة المشتركة الاختيارية	٧. شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية
١.شركة الأهلي للتنمية والاستثمار	٨. شركة القلعة للاستشارات المالية
٢.شركة الخدمات الملاحية والبترولية	٩. شركة المجموعة المالية هيرمس القابضة
٣.شركة القاهرة للدواجن	١٠. *المصرية لصناعة النشا والجلوكوز
٤.*شركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	١١. ****شركة النساجون الشرقيون للسجاد
٥.****شركة النساجون الشرقيون للسجاد	١٢. ***شركة اورانج مصر للاتصالات
٦.***شركة اورانج مصر للاتصالات	١٣. شركة النعيم القابضة للاستثمارات
٧.شركة عبور لاند	١٤. شركة اوراسكوم القابضة للتنمية
٨.شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١٥. شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة
٩.شركة مصر الوطنية للصلب – عتاقة	١٦. شركة اوراسكوم للإنشاء والصناعة
١٠. **شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري	١٧. شركة المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية
١١. شركة بالم هيلز للتعمير	١٨. شركة الملتقي العربي للاستثمارات
	١٩. شركة ايديتا للصناعات الغذائية
	٢٠. شركة بورتو جروب
	٢١. شركة جى بى اوتو
	٢٢. شركة مجموعة عامر القابضة
	٢٣. **شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري

* الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز طبقت المراجعة الفردية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ ثم طبقت المراجعة المشتركة الإختيارية من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦

**شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري طبقت المراجعة الفردية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢ ثم طبقت المراجعة المشتركة الإختيارية من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦

***شركة اورانج مصر للاتصالات طبقت المراجعة المشتركة الإختيارية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١١ ثم طبقت المراجعة الفردية من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦

**** شركة النساجون الشرقيون طبقت المراجعة المشتركة الإختيارية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ ثم طبقت المراجعة الفردية من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦

ملحق رقم (٢): خطوات قياس جودة الأرباح بمقياس الإستحقاقات الإختيارية

تم قياس جودة الأرباح من خلال إدارة الشركة لأرباحها، حيث تتحقق الجودة عند عدم إدارة الأرباح ولقياس إدارة الأرباح يتم اتباع الخطوات التالية:

أولاً: حساب الاستحقاقات الكلية: يتم حساب الاستحقاقات الكلية وفقا للمعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NPAT_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث ان:

$TA_{i,t}$: تمثل الاستحقاقات الكلية

$NPAT_{i,t}$: تمثل صافى الدخل بعد الارباح

$CFO_{i,t}$: تمثل صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل

ثانياً: حساب الاستحقاقات الغير اختيارية: من خلال نموذج الانحدار المتعدد Modified Jones Model وهو النموذج الذي لاقي قبول الكثير من الدراسات المعنية بقياس جودة الأرباح بإستخدام الإستحقاقات الإختيارية:

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} + e_{it}$$

حيث ان:

$TAC_{i,t}/ A_{i,t-1}$:تمثل الاستحقاقات الكلية السنة الحالية إلى إجمالي الأصول السنة السابقة

$A_{i,t-1}$: تمثل إجمالي الأصول السنة السابقة

$\Delta REV_{i,t}$: وتمثل التغير في الإيرادات (صافى المبيعات)

$\Delta REC_{i,t}$: وتمثل التغير في حسابات العملاء واوراق القبض

$PPE_{i,t}$: وتمثل إجمالي الأصول الثابتة

e_{it} أو NDA : وتعني الخطأ العشوائي وتعبر عن قيمة المستحقات الغير اختيارية.

ثالثاً: حساب الإستحقاقات الإختيارية: الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات الغير اختيارية كما في المعادلة التالية:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

حيث ان:

- **DA i,t : تمثل الإستحقاقات الإختيارية**
- **TA i,t : تمثل الاستحقاقات الكلية**
- **NDA i,t : تمثل الاستحقاقات الغير اختيارية**

رابعاً: يتم مقارنة قيمة الإستحقاقات الإختيارية السنوية لكل شركة بمتوسط قيم الإستحقاقات الإختيارية للقطاع الاقتصادي التابعة له فاذا زادت القيمة السنوية عن المتوسط فان الشركة يعتقد انها تمارس إدارة الأرباح وتحصل على قيمة (١) وإذا انخفضت القيمة السنوية فان الشركة يعتقد انها لا تمارس إدارة الأرباح وتأخذ قيمة (٠) وذلك بغرض التحليل الاحصائي.